تحررها الاجتماعي. فالثورة الفلسطينية افسحت المجال للمرأة كي تشق طريقها للخروج من المنزل – السجن إلى مواقع النشاط الاجتماعي المتعددة. فمن خلال الثورة، خرجت، في البداية، عشرات، ثم مئات، ثم فيما بعد آلاف النساء الفلسطينيات للعمل في مؤسسات الثورة المختلفة، الانتاجية والاعلامية والثقافية والاجهزة الطبية والقواعد العسكرية.

وهنا لا بد من الاشارة إلى ان تاريخ القضية الفلسطينية، والوضع العام للفلسطينيين الذي افرزته خصوصية هذا التاريخ، قد اسهما في انضاج ظروف هامة سهّلت الانعطافة آنفة الذكر، في مسيرة تحرر المرأة الفلسطينية. اذ اسهم هذا التاريخ الخاص بالقضية الفلسطينية في تكوين خلفية تاريخية مؤاتية لخروج المرأة الفلسطينية للعمل، وبالتالي إلى الاستقلال الاقتصادي عن الاسرة. وذلك بسبب الاضطرابات المستمرة والحروب المتواصلة على مدى ما يقارب قرناً من الزمان. مما اضطر المرأة لأن تكون، في كثير من الاحيان، المعيل الأول، أو الاساسي، للأسرة. وهذه، في الواقع، ظاهرة ملموسة لدى الشعب الفلسطيني. فاستشهاد الاب أو الزوج أو الاخ، أو اعتقال، أو ابعاد، أي منهم، يترك تبعات اقتصادية على كاهل المرأة تضيف إلى مسؤولياتها في المنزل، وفي تربية الاطفال، مسؤولية العمل خارج المنزل لاعالة الاسرة أو مساعدتها معيشياً، فضلاً عما كان لتأثير النزوح الطارىء، وما تبعه من ضياع موارد العيش الثابتة من تأثير في جعل مساهمة المرأة في اعالة الاسرة مطلوبة ومقبولة.

والآن، ماذا قدّمت الثورة للمرأة؟ ان الاجابة على هذا السؤال صعبة وشاقة؛ وهي تتطلب التعامل مع هذه القضية بمسؤولية عالية، تتوخى الدقة والموضوعية، ووضوح الهدف من عملية التقييم التي تطرحها الاجابة على مثل هذا السؤال بالضرورة.

فعلى الرغم من ان الثورة الفلسطينية تشكل، موضوعياً، ثورة وطنية واجتماعية، في آن معاً، وان النضالات التي خاضتها قادت وتقود إلى تحولات اجتماعية بالضرورة، فان الاوساط الرئيسية في هذه الثورة، تعاملت وما زالت تتعامل بالعفوية والارتجال مع التحولات الاجتماعية التي قامت الثورة نفسها بخلقها. وقد تفاوتت برامج التنظيمات الفلسطينية بدرجة اهتمامها بقضية المرأة، كما تفاوتت مواقع النساء المناضلات في هذه التنظيمات إلى حد ما. ففي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، لا توجد امرأة واحدة في اللجنة المركزية، اعلى اطار تنظيمي في الحركة؛ بينما تحتل امرأة واحدة موقعاً في المجلس الثوري للحركة من مجموع ٧٧ عضواً. وفي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، توجد اربع عضوات فقط في اللجنة المركزية، ولا توجد أي امرأة في المكتب السياسي. وفي الجبهة الشعبية تملك امرأة واحدة عضوية اللجنة المركزية، كما لا توجد نساء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي أعلى هيئة قيادية في المنظمة.

ولم تتوفر لدينا معلومات عن مواقع النساء القيادية في التنظيمات المتبقية. أمّا على صعيد الحياة اليومية، فقد تشابهت، إلى حد كبير، مشكلات المرأة وواقعها في مختلف التنظيمات. وظل الواقع الاجتماعي السائد يحكم نشاطها بشكل اساسي. مما يشير الى أن درجة التطور في الواقع الاجتماعي الفلسطيني، عموماً، لم تكن كافية لاحداث انقلاب